



مؤشرات مرتبطة بالفساد

تمهيد

تعد الجرائم المتعلقة في الفساد من الجرائم المرتبطة ارتباطا وثيقا بعمليات غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، والتي يتم فيها إساءة استعمال السلطة العامة، لتحقيق مصالح خاصة، أو للغير سواء عن طريق (الاعتداء على الأموال العامة، الرشوة، إساءة استعمال سلطة، التزوير والتزييف، جرائم إعاقة سير العدالة، التهرب الجمركي، التهرب الضريبي، جرائم الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود والمناقصات).

وتشمل الفئات التي تعد في حكم الموظف العام (كل شخص مكلف بخدمة عامة يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا، أو إداريا أو قضائيا، سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر يؤدي وظيفة عمومية لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية)، والذي يشمل الفئات التالية:

- الأشخاص المعرضين سياسيا، بما فيهم اعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية
- المسؤولين والقياديين الحكوميين .
- الموظفون والمستخدمون والعمال في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت اشرافها أو رقابتها.
- أعضاء مجالس إدارة ومديرو وموظفو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت. وقد تتعدد طرق ووسائل الفساد وتتنوع بحسب درجة الموظف العام، أو نوع القطاع، وتشمل مؤشرات الخطر المذكورة أدناه جوانب محددة من الفساد والذي يتعلق باستغلال الموظف العام لعقود الشراء الحكومية (المناقصات) المختلفة، مثل: مشاريع البنى التحتية، مناقصات شراء السلع والخدمات المختلفة للقطاعات الحكومية المختلفة، وكذلك الكيانات التجارية (الترتيبات القانونية) التي تقوم بشراء العقود.

❖ مؤشرات مرتبطة بالعمل:

1. يتلقى الموظف العام مبالغ مالية كبيرة بعملات مختلفة، أو يقوم بإرسالها.
2. عدم توافق البيانات الأساسية للموظف العام، مثل: (التاريخ المهني، العمر) ومصدر الثروة المعلن عنها.
3. يقوم الأشخاص المرتبطين ارتباطا وثيقا بالشخص المعرض سياسيا بتقلد مناصب إدارية عليا في كيانات تجارية خاصة دون استيفائهم لمتطلبات شغل الوظيفة.
4. ارتفاع المستوى المعيشي للمسؤول الحكومي، أو الشخص المعرض سياسيا أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطا وثيقا مباشرة بعد انتهاء مدة توليهم المنصب دون وجود مبرر واضح.
5. الكيان التجاري ذو الخبرة المحدودة الذي يقوم باستلام عقود لمشاريع معقدة، أو أن هذه العقود لا تكون ضمن نطاق اختصاصه، وأن الأموال المستلمة لا يتم صرفها لتنفيذ بنود العقد.
6. ملاحظة وجود بيانات مشتركة بين المقاولين خلال فترة تنفيذ العقد، مثل: (العنوان، الهاتف، عنوان الجهاز على الانترنت).
7. ظهور معلومات مرتبطة بالنشاط المالي لكل من (المسؤول الحكومي، أو الشخص المعرض سياسيا أو الممثل القانوني عن الكيان التجاري الذي يستحوذ على العقود الحكومية) في التقارير الإعلامية من خلال المصادر المفتوحة، والتي تفيد بارتباطهم في معاملات فساد أو جرائم مالية أخرى.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. يتلقى الموظف العام ايداعات مالية مصدرها شيكات صادرة عن شركات مقاولات، أو أطراف أخرى سبق وكانت لها منفعة من عقود حكومية.
2. يتلقى الموظف العام معاملات إيداع واردة من قبل فروع مختلفة للمؤسسة المالية.
3. يقوم الموظف العام بشراء عملة رقمية، أو أصول منقولة والتي تشمل السلع والكماليات باهظة الثمن أو أصول غير قابلة للنقل، بمبالغ تفوق مصدر الدخل المفصح عنه، وقد تكون مقابل تقديم خدمات للطرف الآخر.
4. يقوم المسؤول الحكومي، أو الشخص المعرض سياسيا أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطا وثيقا بمعاملات غير مشروعة مرتبطة بعمليات شراء / استلام أسهم من كيانات تجارية، وتتضمن التالي:
 - تقديم خدمات مقابل الاستحواذ على الأسهم.
 - تكون عملية الاستحواذ ممولة من قبل البائع.
 - يكون سعر الشراء أقل من صافي قيمة أصول الكيان التجاري.
 - استلام توزيعات من الكيان التجاري لا تتناسب مع سعر الشراء.
 - استلام أرباح محصلة من عملية شراء وبيع الأسهم خلال فترة قصيرة من الزمن.

- يسمح الكيان التجاري ببيع الأسهم بسعر أعلى من قيمته السوقية أو سعر شراءه.
- 5. ايداعات وتحويلات واردة من قبل مصادر مختلفة إلى حساب المسؤول الحكومي، أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً، بحيث يتم صرفها على مواقع القمار عبر الإنترنت، يتبعها حركات دائنة ترد للحساب من نفس الموقع.
- 6. يتم صرف شيك صادر من قبل جهة حكومية، يتبعها معاملات إيداع في الحسابات البنكية الخاصة بالمسؤولين الحكوميين أو الأطراف الأخرى المرتبطة بهم.
- 7. يتم تحويل الأموال عبر عدة حسابات مختلفة بدءاً من حساب الكيان التجاري مروراً بحساب الشخص المعرض سياسياً أو المسؤول الحكومي وإلى أطراف أخرى، مع خصم جزء من المبلغ مع كل تحويل (كعمولة).
- 8. يقوم المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به بدفع مبالغ غير عادية (رشوة/عمولة) لأصحاب المهن غير المالية كالمحامين والمحاسبين، أو غيرهم.
- 9. الغرض من المعاملات غالباً ما تتضمن كلمات تدل على الرشوة، مثل: (عمولة، رسوم تسويق، ضريبة).
- 10. يتلقى المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به لمزايا من قبل المقاول خلال فترة تنفيذ العقد أو مباشرة بعد انتهاء العقد.
- 11. تتلقى شركة مقاولات خاصة تمويل حكومي بمبالغ ضخمة من قبل شركة مقاولات أخرى مملوكة للدولة، مقابل خدمات أو منتجات قليلة التكلفة (مقارنة بسعر السوق)، ويتم بعدها تنفيـع مسؤولين حكوميين من قيمة المشتريات الحكومية.
- 12. ملاحظة وجود منافسة محدودة بين الكيانات التجارية خلال فترة تلقي طلبات المشاركين، أثناء فترة تقييم العقود ومناقشتها.
- 13. وجود نمط متكرر بربح نفس الكيانات التجارية دائماً بعقد الشراء الحكومي، والذي يدل على تأمر واتفاق عدة أطراف متعاقدين لربح عقد الشراء (المناقصة) بحيث يتم تدوير عملية الربح بالمناقصة بينهم فقط دون غيرهم، والذي يوضح (دوران المزاد: bid rotation).
- 14. وجود نمط متكرر بأن يكون العرض الذي يطرح في نهاية المزادة/المناقصة هو العرض الراجح، والذي يشير إلى التواطؤ.
- 15. تعتمد (الكيان التجاري) أحد أطراف المزاد المتعاقدين بالانسحاب/الامتناع عن المشاركة في المزادة/المناقصة، ليفوز الطرف الآخر المتواطئ بالمناقصة، (إخماد المزاد: bid suppression).
- 16. ملاحظة انعدام المنافسة بين الكيانات التجارية، والذي يدل على تأمر واتفاق عدة أطراف متعاقدين بالامتناع عن المنافسة، بحيث يفوز جميع الأطراف على إحدى المناقصات على التوالي. (تقسيم السوق: market division).
- 17. يقوم أحد الأطراف المتعاقدين بمزايدات رمزية وغير حادة في الحصول على العقد، بهدف زيادة قيمة المناقصة (المجاملة في المزاد: complementary bedding).
- 18. يعتمد الكيان التجاري بتقديم عروض بأسعار منخفضة لضمان الحصول على عقد الشراء الحكومي (المناقصة)، ويقوم بعدها برفع الأسعار عن طريق إضافة تغييرات لعقد موقع مسبقاً (subsequent change order).

19. يقوم الكيان التجاري الذي يسيطر عليه المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به بتغيير شروط التعاقد، والتعريفات المرتبطة بالوسطاء وذلك بهدف تجاوز إجراءات التسجيل والرقابة في الدول الأخرى.

20. ملاحظة وجود العديد من طلبات السلع والمخزون، لا تحتاج إليها الجهة الحكومية فعليا.

21. تكون جودة السلع المطلوبة لا تتوافق مع الجودة المطلوبة لدى الجهة الحكومية، والذي يشير إلى تواطؤ الموظف مع الكيان التجاري الفائز بالعقد.

22. ملاحظة وجود طلبات واحتياجات لا تتوافق إلا مع مواصفات السلع التي يقدمها كيان تجاري محدد، بحيث يقوم موظف الشراء بضبط مواصفات الطلب حسب مواصفات منتج الكيان التجاري المتواطئ.

23. ملاحظة شطب العديد من السلع من السجلات، بهدف تقديم طلبات جديدة للكيانات التجارية المتواطئة.

24. ملاحظة استجابة شركات معدودة لطلبات الشراء، وعدم قدرة العديد من الكيانات التجارية لاستيفاء متطلبات المزايدة/المناقصة، والذي يدل على وجود فساد الموظف العام (الذي له علاقة في عقود الشراء) داخل الجهة الحكومية.

25. ملاحظة الرقابة الضعيفة على المزايدة/المناقصة، والتي تدل على تواطؤ الموظف.

26. تعتمد إلغاء المزايدة المتعلقة بعقود الشراء الحكومية، والادعاء بعدم صلاحيته وأنه لا يطابق المواصفات.

27. ملاحظة تغيير التاريخ النهائي لتقديم العروض، والموافقة على العروض المقدمة في أوقات متأخرة.

28. يقوم المسؤول الحكومي (الذي له دور في إدارة عقود المشتريات الحكومية) بتحديد مواصفات غير اعتيادية لتنفيذ العقود، مثل:

- وضع شروط محددة وصعبة لموقع المقاول / الكيان التجاري.
- المواد اللازمة لتنفيذ العقد، ذات مواصفات غير اعتيادية.
- الفترة المحددة لتنفيذ العقد قصيرة وغير منطقية .

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج و الخدمة والقنوات المستخدمة:

1. مبالغ واردة إلى الحساب المصرفي للمسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به بحيث يكون مصدرها:

- إما شركة وهمية، ترجع ملكيتها إلى مسؤول حكومي أو أشخاص معرضين سياسياً أو مرتبطين ارتباطاً وثيقاً به.

- أو أنها واردة من نشاطات استثمارية، شراء عقارات، مما قد يشير إلى وجود تعارض بالمصالح.

2. يقوم الشخص المعرض سياسياً باستخدام أطراف أخرى كممثلين نيابة عنه، مثل: (السكرتير، المحامي، المحاسب)، للقيام بمعاملات عالية القيمة، بهدف تجنب إجراءات العناية الواجبة تجاههم.

3. يستلم المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسيا أو الأشخاص المرتبطين ارتباطا وثيقا به ضمانات ائتمانية من شركات حكومية، أو قروض تحت ظروف خاصة.
4. يتلقى المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسيا أو الأشخاص المرتبطين ارتباطا وثيقا به تحويلات واردة مصدرها ودائع وأرباح ناتجة عن للكيان التجاري الذي هو مسؤولا به.
5. يتم دخول وسطاء أو ***مقاولي الباطن** بصفقات العمل التي تم الاتفاق على عقودها مسبقا، دون وجود سبب اقتصادي واضح.
6. وجود مدير مشترك لمقاولي الباطن، أو أن لهم صلة قرابة مشتركة بإدارة المقاول.
7. توجيه العقود طويلة الأجل وبشكل متكرر لذات المقاول، دون وجود مبرر اقتصادي واضح، والذي يشير إلى مقاولي الباطن.
8. يتلقى المقاولون مبالغ مالية تفوق الأسعار المتعارف عليها مقابل تقديم خدمات استشارية.

***مقاولي الباطن:** هم المقاولين الذين يقومون بالتعاقد مع شركة المقاولات الرئيسية عن طريق الباطن، لإنجاز أو تنفيذ أعمال المشروع الذي يفترض أن يكون من مهام شركة المقاولات الرئيسية التي وقعت العقد الأساسي مع الجهة المالكة للمشروع.

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. يقوم المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به باستخدام *الحوالة البديلة* لنقل أموالهم خارج الدولة.
2. تحويلات واردة من دول أجنبية لحسابات المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به، لا تتضمن معلومات كافية لتوضيح الغرض من المعاملة وصعوبة في تحديد مصدرها الفعلي.
3. تحويلات دولية واردة من خزانة أحد الدول من قبل رؤساء أحزاب سياسية ذو سلطة، لصالح كيان تجاري نشاطه سلع استهلاكية، بحيث يكون المستفيد الفعلي هو المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به.
4. يقوم المسؤول الحكومي أو الشخص المعرض سياسياً أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً به بشراء ممتلكات عقارية في دول أخرى لتجنب جذب الانتباه في دولته.
5. يقوم الكيان التجاري بالدفع لكيان تجاري آخر من أجل تنفيذ مهام لوجستية في دول ذو مؤشر فساد عالي في حين بإمكانهم القيام بالمهمة بذاتهم، وذلك حتى تتكبد الشركة المنفذة المخاطر.
6. تتضمن المعاملات التي يقوم بها الموظف العام أطراف أجنبية لا توجد بينهم روابط، معروف بأنهم مستشارين نشطين أو موظفين لدى دول عالية المخاطر.
7. يقوم الموظف/ المسؤول الحكومي (الذي له دور في إدارة عقود المشتريات الحكومية) بتحويل أموال عالية القيمة بناء على *تعليمات تحويل الأموال الدولية (IFTIs)* التي تلقاها من قبل حسابات تجارية أو أفراد خارجية.

*مفهوم الحوالة البديلة: هي طريقة بديلة لنقل الأموال عبر الحدود، ويتم فيها استخدام عدة طرق، لتمكين تسليم الأموال إلى الأطراف المستفيدة في الوجهة المطلوبة خلال اليوم الواحد رغم وجود الأموال في الدولة الأصل، وتكمن الخطورة في عدم القدرة على معرفة المرسل الحقيقي للأموال أو المستفيد الحقيقي منها، أو الوسائل المستخدمة كون بعضها قد يكون خارج إطار المؤسسات المالية.

- الطرق المتبعة للحوالة البديلة: يتم نقل الأموال باستخدام طرق مختلفة منها أن يتم التواصل بين أطراف المعاملة (طرف مقيم في دولة الكويت وطرف آخر بالدولة المرسل لها) من خلال استخدام أحد وسائل التواصل الاجتماعي حيث يتضمن محتوى الرسالة (حجم المبلغ المحدد واسم المستفيد ورقم هاتفه) ويتم تسليم المستفيد الفعلي للأموال في نفس اليوم، علماً بأن الأموال المتحصلة لتلك العملية لا تزال في البلاد، أو باستخدام طرق أخرى مختلفة مثل: أن يقوم الشخص بنقل الأموال بنفسه من خلال حملها معه أثناء سفره إلى الخارج عن طريق التهريب من الرقابة الجمركية، أو باستخدام مؤسسات الصرافة التي تقوم بدورها بتحويل الأموال عبر شركات الصرافة.
- أسباب استخدام الحوالة البديلة: يقوم العديد من الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات التجارية باستخدام الحوالة البديلة كطريقة بديلة لنقل الأموال عبر الحدود، وذلك لأسباب متعددة، منها: (عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الدول والتهريب من قيمة الفائدة المالية من الحوالات أو الضرائب لدى الدول التي تم التحويل إليها أو دول يمنع التحويل لها لاعتبارات احترازية، أو أنها تستخدم من قبل بعض العناصر المتطرفة في عمليات تمويل الإرهاب خارج البلاد).

*تعليمات تحويل الأموال الدولية (IFTIs: International Fund Transfer Instruction): هي تعليمات تحويل الأموال التي يتم إرسالها / استلامها من قبل أطراف آخرين (كيانات تجارية / أفراد طبيعية) لدى دولة أخرى وبطريقة شرعية عن طريق استخدام المؤسسات المالية.